



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الجمعة 10 نوفمبر 2000

فهرس

* مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2001.

محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة المنعقدة يوم الجمعة 10 نوفمبر 2000 (ليلا)

الرئاسة: السيد حسين نية، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السيدان:

- عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية،

- عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة في الساعة الثامنة

والدقيقة الرابعة والثلاثين ليلا

السيد رئيس الجلسة: نواصل مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2001، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم الحاج قويدر.

السيد بلقاسم الحاج قويدر: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

الإخوة الحضور،

سلام الله عليكم.

أولا: أشكر السيد وزير المالية على العرض القيم الذي تفضل بتقديمه أمامنا. كما أود أن أوجه شكري الجزيل إلى لجنة المالية والميزانية بالمجلس على إعدادها التقرير التمهيدي وعلى التعديلات الجوهرية التي أدخلتها على مشروع قانون المالية لسنة 2001، كما

أحيي إطارات وزارة المالية والطاقم الحكومي على الجهود التي بذلوها في إعداد هذا المشروع، ومهما تكن من انتقادات توجه إليه فإنها لا تقلل من هذا الجهد المبذول، فهم مشكورون على ذلك.

أود في البداية أن أسجل ملاحظة أساسية، تتعلق بالمداخيل الإضافية الناتجة أخيرا عن إيرادات البترول بحيث تعد متنفسا -نوعا ما- من أجل تحقيق تنمية اقتصادية إضافية، وقد تساعد على إعداد ميزانية أكثر مرونة؛ لكن يبقى الحذر في إعداد التوقعات المالية من إيرادات البترول ضروريا ومطلوبا؛ لأن هذا السعر غير مستقر، والتقديرات المبنية على أساس سعر مرجعي قدره 19 دولارا لبرميل البترول يعد مقبولا.

ومن خلال تصفحي محتوى المشروع، لاحظت أنه لم يأت بجديد في جانبه الاجتماعي، بل كان نوعا ما صارما في بعض الأحيان، خاصة فيما يتعلق بالرسوم على الوقود وبعض الوثائق القضائية. وعلى كل حال فإنني أبقى متحفزا على بعضها، وأوافق اللجنة على إلغائها الزيادة في الرسوم على الوقود، وكذا إبقائها على قيمة الرسم

أنشئ من أجلها. وتجدر بي الإشارة -لافتا انتباه الحكومة مرة أخرى- إلى أنه من دواعي استقرار السكان في المناطق الريفية وفي الصحراء ضرورة إعادة النظر في تسعيرتي الكهرباء والماء المكلفتين، واللتين أثقلتا كاهل المواطن، خاصة في المناطق الصحراوية. وكان السيد رئيس الحكومة قد وعد بإعادة النظر في ذلك بتخفيض تسعيرة الكهرباء في الصحراء، لكن لم يشر إليه في مشروع قانون المالية المقدم إلينا.

وأؤكد أنه إذا أردنا تعمير الصحراء بمواطنين من الشمال، واستقرار ساكنيها الحاليين، فلا بد من وضع حوافز معتبرة في جميع المجالات، سواء في سعر العقار المخصص للسكن، أو في تسعيرتي الكهرباء والماء كما أشرت إلى ذلك سابقا.

السيد الرئيس، زملائي النواب، إن المجهود المعتبر الذي شرعت الحكومة في بذله في مجال التنمية المحلية لجدير بالتشجيع والتنويه، وأبارك هذه الاستفاقة والزيادة في الاعتمادات المخصصة لذلك، وكذا زيادة ثمانية (8) ملايين دينار لتطهير ديون البلديات.. شيء إيجابي للغاية! إلا أنني أكرر ما قلته سابقا، يجب القيام ببحث دقيق في نوعية الديون ومصدرها ودراسة وضعية كل بلدية حالة بحالة. وتفادي التبذير والنفقات غير المبررة.

كما يجب أن ألقت انتباه السيد الوزير إلى ضرورة القيام بمراقبة دورية لميزانيات البلديات، وتفادي الأخطاء والوقوف عليها وقت وقوعها، وأقول هذا من باب تجارنا مع إهمال هذه البيانات وترك الأمور على حالها، كأن لاوصاية إدارية عليها.

السيد الرئيس، زملائي النواب، كلنا متفقون على تفشي ظاهرة الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي، وانتشار الفقر بين فئات واسعة من مجتمعنا، وظهور أخطر الأمراض والآفات الاجتماعية وانتشارها، وتدني المستوى المعيشي للعمال وعائلاتهم، وكلنا

الساري المفعول على الوثائق القضائية؛ لأن الزيادة المقترحة فيها غير مقنعة وتجبر المواطن على تحمل أعباء إضافية. وأود هنا أن أشير صراحة إلى أن المواطنين -نتيجة الظروف الاجتماعية القاسية والمتعددة الأشكال- لم يعودوا قادرين على دفع ضرائب إضافية زيادة على الضرائب المفروضة عليهم اليوم، خاصة ذوي الدخل الضعيف ومتوسطي الدخل أو عديميه. وهناك وسائل متعددة لتحصيل الضرائب والرسوم يجب الرجوع إليها والبحث عنها.

إن تحقيق نمو يقدر بنسبة 4,1٪ يجب أن يراعي الجوانب الآتية:

- بعث تنمية اقتصادية حقيقية وتشجيع الاستثمار الوطني.

- تخفيض نسبة الفوائد.

- تشجيع الإنتاج المحلي والاعتماد على موارد خارج الجباية البترولية.

- تحسين آليات تحصيل إيرادات الجباية العادية وعصرنتها.

- العمل على تكييف قوانين الاستثمار، وفتح المجال واسعا لكل المستثمرين الوطنيين أو الأجانب بشرط توفر النية الصادقة وتذليل كل العقبات.

- وضع آليات تحفيزية للصناعيين المحليين من أجل النهوض بالتنمية والحد من العراقيل التي تثقل كاهل هؤلاء لاسيما في المناطق الجنوبية عامة، وفي ولاية غرداية خاصة والتي تحتوي على أكثر من 300 وحدة صناعية منتجة، موفرة لمناصب الشغل، وقد أدت عوامل مختلفة بالكثير من أصحابها إلى تقليص عدد عمالها بتسريحهم بصفة نهائية، وغلق وحداتهم.

وفيما يخص صندوق تنمية الجنوب، أشكر الحكومة على شروعها في عملية استغلال موارد هذا المكسب لصالح سكان الولايات المعنية؛ إلا أنني قلق من أن يؤدي ذلك إلى تضييع الأهداف المرجوة منه، واستعمال موارده في المشاريع المسجلة سنويا في ميزانية التجهيز القطاعي، أو التنمية البلدية. وعليه يجب الإبقاء على الأهداف التي

سيدي الرئيس،
إن الغريب في الأمر أننا نجحنا في أصعب الامتحانات وهو تحقيق التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، وبدأنا في التصحيحات الهيكلية التي لم تنته. كذلك قبول الشعب الجزائري قانون الوثام المدني. فكيف ياترى نفسر عدم انطلاق قطار التنمية من جديد، ونحن قد حققنا معظم الشروط التقنية الضرورية لذلك؟ وما هي القوى التي تقف في وجه الإصلاحات المصرفية التي نادينا بها منذ الندوة الاقتصادية والاجتماعية التي أشرفت عليها رئاسة الجمهورية سنة 1996؟ ولماذا لم نسرع في هذا الأمر الذي من خلاله يكون الاستثمار أو لا يكون؟ وما هي الأسباب الفلسفية أو العقائدية أو التقنية التي تمنعنا من الفصل النهائي في القضايا المصيرية مثل مشكل العقار الفلاحي والصناعي والتجاري؟

إن عدم الفصل في هذه المشكلات سيبقى عائقا كبيرا أمام الاستثمارات الجديدة في مختلف القطاعات الإنتاجية، وهو ما يحرم خزينة الدولة من موارد ضخمة، كما يحرمها من وضع تصور إنمائي، وأؤكد (تصور إنمائي) في مشروع قانون المالية يتماشى والمعطيات الجديدة للبلاد والاقتصاد العالمي... إن كل قوانين المالية متشابهة!

سيدي الرئيس،
إن التهرب من عملية الخصخصة يفقد مؤسسات الدولة المصدقية لدى المتعاملين الأجانب والمحليين، ولدى المنظمات الدولية التي تعاقدت معها الجزائر، فهل وجود قطاع خاص قوي يدفع مستحقاته لخزينة الدولة أفيد أم وجود قطاع عمومي مفلس غير قادر على دفع أجور العمال ومستحقات البنوك والخزينة؟... يجب علينا أن نختار!!

سيدي الرئيس،
أنا لا أفهم التبريرات التي قدمتها الحكومة بغرض العمل بمعدلين للرسم على القيمة المضافة عوض ثلاثة معدلات.. إن حجة الحكومة في ذلك إدارية، حيث تقول

متفقون على ضرورة الإسراع في تحسين ظروفهم المادية، وفي هذا الصدد أبارك اجتماع الثلاثية الذي سيعقد قريبا وأتمنى أن يتوج برفع الأجور بنسبة مقبولة لجميع العمال وفي كافة القطاعات والإدارات وكذا للمتقاعدين، من أجل تخفيف المعاناة اليومية لهذه الفئات والتي ما فتئت تزداد تدهورا يوما بعد يوم...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد بلقاسم الحاج قويدر، وأحيل الكلمة إلى السيد مخلوف بن يمينة.

السيد مخلوف بن يمينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اسمحوالي سيدي الرئيس أن أبدأ كلماتي هذه بالإشارة إلى بعض البديهييات.

نعلم أن قانون المالية يركز أساسا على مبدأ العدل في توزيع الثروات، وتقاسم الأعباء الجبائية بين مختلف أفراد المجتمع، ولكن نلاحظ أن جل قوانين المالية الصادرة في السنوات الأخيرة فشلت في عملية توجيه الاقتصاد الوطني نحو الانطلاق والإنعاش، حتى أصبح مبدأ العدالة الذي ذكرناه منعدما في قوانين المالية الجزئية، وأصبحت الاعتمادات الموزعة على مختلف القطاعات الوزارية تصرف دون البحث عن فعالية هذه المصاريف، والنتيجة هي توسع دائرة الفقر والحرمان، وتقلص مستوى الطلب على السلع الاستهلاكية، وتدهور المستوى الغذائي للجزائريين، وظهور فئة قليلة تتحكم وحدها في الدخل الوطني، دون البحث عن أنجع الطرق لاستثمار أموالها في القطاعات المنتجة.

ونشاهد يوميا توسع دائرة المحرومين من فرص العمل الشريف، وانتشار مظاهر الفساد والإقصاء وهذا كله لا يشرفنا، ولا يزيدينا إلا احتقارا أمام الأمم الأخرى.

السيد أحمد بوترفاس: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران ومرافقيهما،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله.

ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2001، أود أن أبدي ملاحظات تتعلق بالتهرب الجبائي والرسوم مع تقديم بعض الاقتراحات في هذا المجال.

الملاحظة الأولى: منذ إلغاء احتكار الدولة التجارة الخارجية، وتحرير الاستيراد والتصدير، برزت عدة ظواهر تقوم على الاحتيال، كاستغلال أشخاص لاعلاقة لهم بالتجارة وإنما مهمتهم الأساسية هي استخراج السجلات التجارية بأسمائهم ليستعملها كبار الموردين الذين احترقوا الاحتيال والتهرب الجبائي باستعمالهم مثل هذه الطرق التي تدر عليهم أموالا طائلة دون رقيب ولا حسيب.

إن الهدف من هذه الممارسات هو التهرب الجبائي والغش ذلك أن هذه الطريقة تؤدي إلى أن الضريبة يدفعها أصحاب السجلات الذين لا يملكون في الواقع حتى قوت يومهم، وكل ما في الأمر أنهم يحصلون على مبالغ زهيدة من الممولين الحقيقيين الذين يستوردون سلعا بالملايير، ويقومون ببيعها في السوق الموازية بأسعار تكون أقل من تكلفة الشراء؛ نتيجة عدم دفعهم الضرائب والرسوم المختلفة. كما يقوم هؤلاء المستوردون بإجبار أصحاب السجلات التجارية الذين يستخدمونهم على تحرير وكالات في البلدية أو عند الموثق تنص على توكيلهم أمام البنك والإدارات المعنية للقيام بالتوطين البنكي واستلام السلع من الموانئ وتسديد حقوق الجمارك وغيرها والرسوم على القيمة المضافة عند الاستيراد، ويتم هذا كله دون أن يمثل التاجر الحقيقي أمام هذه الهيئات، لذا نرى أن هناك أموالا طائلة في حوزة قابضي الضرائب مدونة في دفاترهم دون إمكانية تحصيلها لوهمية أصحابها، وينتج عن هذه الممارسات المنافسة غير المشروعة والإضرار بالخرزينة العمومية. ولوضع حد لمثل

إن الإدارة الجبائية تجد صعوبات في متابعة هذا الرسم وتسييره، فإذا لم تستطع أن تسيير ثلاثة معدلات فمن يقنعني بأنها تستطيع تسيير معدلين. إضافة إلى ذلك وحسب ما نعلم عن تجارب بعض البلدان لا يستحب المرور من عدد معين من معدلات الرسم إلى عدد أقل إلا إذا تحققت نتائج اقتصادية إيجابية وتحسنت خدمات الإدارة الجبائية والإدارة الجمركية، وفي علمنا لا الإنعاش الاقتصادي تحقق ولا الخدمات الإدارية تحسنت. وإذا نظرنا إلى اقتراح الحكومة تخفيض نسبة هذا الرسم من 21٪ إلى 17٪ نجد أن الفئات التي تستفيد من ذلك قليلة نظرا إلى طبيعة السلع التي يشملها هذا القرار، بينما ارتفاع نسبة هذا الرسم من 14٪ إلى 17٪ سيضر الفئات المتوسطة حسب نوعية السلع التي تستهلكها، فلا الخزينة ولا المساكين سيستفيدون هذه العملية، وعليه أقترح- من باب الواجب والعدل- أن نبقي على ثلاثة معدلات للرسم على القيمة المضافة وبالشكل الآتي:

- 19٪ عوض 21٪.

- 15٪ عوض 14٪.

- 7٪ دون تغيير، وهذا من باب التدرج من الآن إلى العام المقبل.

إن ما يمكن ملاحظته على هذا الاقتراح هو أن الفرق الذي يساوي نقطة واحدة لا يتسبب في تغيير مستوى الاستهلاك الكلي ويمكننا من انتظار سنة أخرى حتى تتضح ملامح الانطلاقة الاقتصادية التي تسمح بالمرور إلى معدلين اثنين عوض ثلاثة معدلات، ونفرض إجباريا الفاتورة، فالرسم على القيمة المضافة لا معنى له دون فاتورة.

وقبل أن أنهى تدخلتي أود أن أتطرق إلى ميزانية الدولة لأقول: حتى وإن لاحظنا أن تقشف الدولة أصبح واضحا من خلال عدم إنشاء مناصب شغل جديدة؛ إلا أنه يجب عليها أن تغير نمط سياستها، وأن تجتنب كل مظاهر...

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد مخلوف بن يمينة، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بوترفاس، فليفضل.

عدد ممكن من المواطنين من التكوين والتحكم في هذه الوسائل العلمية الجديدة.

الملاحظة الثالثة؛ تخص قسيمة السيارات: تخفيض هذا الرسم على جميع الأصناف، إذ أنه مرتفع نسبيا مقارنة بمثيله في بعض الدول الأخرى ويؤثر في القدرة الشرائية، مع إلزامية إلصاقه على شكل طابع على زجاج السيارة، توخيا للشفافية والمساواة أمام القانون، ولتسهيل مراقبته من قبل الهيآت المختصة.

ودائما فيما يخص السيارات أقترح إنشاء حساب خاص لصيانة الطرقات بهدف التقليل من حوادث المرور التي ما فتئت تتضاعف وتؤدي إلى عدد كبير من القتلى والجرحى والخسائر المادية الأخرى.

الملاحظة الرابعة؛ تخص قطاع المالية، أقترح: - تخصيص ميزانية معتبرة لقطاع المالية بشكل عام، وإدارة الجباية بشكل خاص بهدف عصرنتها وجعلها أداة فعالة لتجسيد مبدأ المساواة بين المواطنين عن طريق الاقتطاع الضريبي، مع العلم أن ظروف عمل أعوان الضرائب تتطلب التدخل الفعلي والسريع للسلطات العمومية، وفي هذا الباب أقترح إرساء أسس قانونية لحماية موظفي الضرائب من الضغوطات المعنوية والمادية التي يتعرضون لها خلال ممارسة مهامهم.

- وضع آليات قانونية تسهل العلاقات بين إدارة الضرائب والمواطنين بصفة عامة؛ ذلك أن هذه العلاقات تبقى دون المستوى المطلوب وهو ما يؤدي في بعض الأحيان إلى التذمر والاستياء، من جراء فرض عقوبات مالية جبائية غالبا ما يتسببون فيها هم بأنفسهم، من جراء عدم معرفة واجباتهم الضريبية أو عدم الالتزام بها.

- إعداد دليل للمكلف بالضريبة يوزع مجانا على كل واحد، وذلك لمعرفة التزاماته وحقوقه والتقليل من الشكاوى الموجهة إلى الإدارة الجبائية وتفاديها في الوقت المناسب.

- تخفيض نسبة غرامة الوعاء والتحصيل من 40٪ إلى 25٪ لتمكين المكلفين بدفع الضريبة من تسديدها

هذه التصرفات نعتقد أنه لا بد من القيام بالإجراءات الآتية:

- ضبط الهيئات المعنية المالية والتجارية قائمة الأشخاص المستوردين ضبطا دقيقا؛ وذلك بوضع شروط معينة لردع مثل هذه التصرفات.

- وضع ضوابط بخصوص فتح الحسابات البنكية لهؤلاء المستوردين الوهميين مثل إجبار كل مقبل على الاستيراد على الحضور شخصيا وليس عن طريق الوكالة.

- وضع ضوابط في إدارة الجمارك لمتابعة هؤلاء المستوردين متابعة دقيقة وفعالية من أجل تشخيصهم بصفة دائمة مثل إنشاء بطاقيّة خاصة بهم.

- وضع ضوابط مماثلة لدى وكلاء العبور تتمثل في عدم قبول صكوك من غير أصحاب السجل التجاري أي مطابقة اسم المستورد صاحب السجل مع الاسم المذكور في سند الاستيراد.

- سن إجراءات قانونية رادعة لهؤلاء الأشخاص أصحاب الأسماء المستعارة، وتكييف هذه الممارسات التي يقومون بها على أنها جريمة يعاقب عليها.

- استعمال إدارتي الضرائب والجمارك نظام الإعلام الآلي لكشف هؤلاء المتعاملين ومعاقتهم في الوقت المناسب؛ حفاظا على الأموال العمومية.

الملاحظة الثانية، إعفاء الكتاب من الرسم على القيمة المضافة:

للتشجيع على المطالعة ونشر الثقافة ينبغي إعفاء الكتاب بصفة عامة من الرسم على القيمة المضافة، حيث إن سعر الكتاب مرتفع بالنسبة إلى القدرة الشرائية للقارئ الجزائري، وهذا الإعفاء يؤدي إلى إعادة الكتاب إلى مكانته لدى الأوساط الشعبية.

كما يجب إعفاء كل النشاطات والمواد التي لها علاقة بالإعلام الآلي و(الأنترنيت) وبالتكوين في هذه الاختصاصات من هذا الرسم أو تخفيضه، وهذا المطلوب يتمشى وإركاب الجزائر قطار العولمة، وتشجيع المعلوماتية باعتبارها ثورة علمية حقيقية، وتمكين أكبر

لوحظ سوء توزيعها على مستحقيها في الميدان.

كما نلاحظ أنه كلما ضاق الأمر على الحكومة إلا ولجأت إلى جيب المواطن، بفرض رسوم أو زيادات في المواد ذات الاستهلاك الواسع، وعلى سبيل المثال اقتراحها رسماً على الوقود قيمته 3 دنانير للتر الواحد من البنزين، ناهيك عن ارتفاع الرسم على القيمة المضافة في بعض المواد الاستهلاكية والذي أثقل كاهل المواطن والأسرة الجزائرية، هذا في الوقت الذي كان الشعب الجزائري ينتظر -بفارغ الصبر- من مشروع قانون المالية لسنة 2001 استحداث مناصب شغل، وتحسين القدرة الشرائية برفع الأجور.

السيد الوزير،

ما تزال الجباية العادية تسجل انخفاضا ملحوظا، فبالإضافة إلى كون هذا الانخفاض يعرقل نتائج النمو، فإنه يطرح -من جديد- مشكل التحصيل الضريبي وانعدام المتابعة الجبائية الصارمة. كما نسجل عدم تكييف النظام الجبائي مع نشاطات أخرى، وعلى سبيل المثال هناك عجز في التحصيل الضريبي للسنة الفارطة يقدر بمبلغ 45 مليار دينار جزائري.

إن الضرائب المفروضة على المداخل الثابتة كالضريبة على الدخل الإجمالي أرهقت الطبقة العاملة وكذا شريحة التجار وهو ما لا يشجع على الإنعاش الاقتصادي، بل بالعكس يزيده تقهقرا، وكما يقول المثل الفرنسي: "الإكثار من الضرائب تقضي على الضرائب". وهذا لا يعني عدم حماية الإنتاج الوطني!

السيد الوزير،

إن الاعتماد على الأرقام في كل الميادين لا يشكل مرجعية صحيحة أصلا؛ لأننا نفتقر إلى مؤسسات إحصاء علمية وذات ثقة.

إننا وإذ نسجل ارتياحنا لمسح ديون البلديات، نرى وجوب إخضاع هذا الأمر إلى تحريات دقيقة ومدروسة حالة

بشكل يؤثر في توازنهم المالي. وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد أحمد بوترفاس، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود طيب باي.

السيد ميلود طيب باي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيرين المحترمين والوفد المرافق لهما،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أوجه شكري بادئ ذي بدء إلى لجنة المالية والميزانية على الجهود المبذولة لإثراء مشروع قانون المالية لسنة 2001.

السيد الوزير، تندرج مداخلتني في إطار النصيحة تحت شعار "المؤمن مرآة أخيه"، وفي هذا الصدد نتكلم عن الظروف الاقتصادية التي سجلت جمودا رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية نتيجة ارتفاع أسعار البترول ولا تتميز بتغيرات خاصة للضغوط الكبرى التي تؤثر في التطور الاجتماعي والاقتصادي في السنوات الأخيرة والتي ازدادت تفاقما بسبب تطبيق سياسة التعديل الهيكلي تارة والحفاظ على التوازنات الكبرى تارة أخرى. ومن جهة أخرى يلاحظ أن ثمار النمو موزعة بشكل غير عادل مقارنة بالتضحيات الاجتماعية، وهذا يستدعي من الحكومة وضع سياسة رشيدة للتضامن الوطني والتوزيع المنطقي لمجابهة السلوكات التي انحرفت عن مسابرة ما يطمح إليه مجتمعنا في ظل الظروف الاقتصادية المزرية، وراحت الهيئات المعنية تنتهج سياسة الترقيع من أجل التخفيف من تفاقم الأوضاع دون إيجاد الحلول الناجعة والنهائية للأزمة الاجتماعية.

وأنوه في نفس الوقت بالمبادرة الطيبة التي قام بها فخامة رئيس الجمهورية بتقديمه إعانة التمدرس إلى الأولياء عديمي الدخل وذوي الدخل الضعيف، إلا أنه

السيد محمد عامر: شكرا سيدي الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين.

سيادة الرئيس،
معالي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،
معالي وزير المالية،
زميلاتي، زملائي.
يتميز السياق العام لميزانية 2001 التي نحن بصدد
مناقشة مشروعها ومشروع قانون المالية بما يأتي.
- زيادة في الدخل الوطني يعود أساسا إلى زيادة - لم
تكن متوقعة - في أسعار النفط والغاز بالضرورة.

- تدهور القدرة الشرائية للمواطن، وتفاقم الوضع
الاجتماعي إلى حد ينذر بالانفجار. وفي هذا المستوى
نلاحظ إهمال مشروع قانون المالية إقامة علاقات طردية
طبيعية بين هاتين الظاهرتين، بل على العكس من ذلك
راحت الحكومة تثقل كاهل المواطن بمزيد من الضرائب
ورفع الأسعار، وإلا فما معنى زيادة نسب الرسم على
القيمة المضافة؟ وما معنى زيادة سعر البنزين والمازوت
مثلا؟ وما معنى ألا تعير الحكومة التأطير في مختلف
قطاعات التعليم والتكوين أي اهتمام يذكر؟ وما معنى
إهمالها انتشار الآفات الاجتماعية؟ وما معنى أن يُتدارس
موضوع الفقر في ندوة وطنية دون أن تتجسد مجابهة هذه
الظاهرة في مشروع قانون المالية؟ وما معنى أن تزخر
الخطب بالتضامن والتكافل الاجتماعيين دون أن يكون
مشروع قانون المالية في مستوى هذه الهالة الخطابية؟

سيادة الرئيس،
إن واقع حياة المواطن البسيط الملموسة لافرق فيه بين أن
يباع البترول بعشرة (10) دولارات أو أن يرتفع إلى 30
أو 40 دولارا، اللهم إلا إذا استثنينا الفئات القليلة
الخائضة (معمة) التلاعبات المالية و(البنزسة).

وفي هذا الصدد، لا بد من بذل جهد مشترك بين مختلف
مؤسسات الدولة سواء تعلق الأمر بالهيئات المركزية أو
بالهيئات الوسيطة بكل ما يعنيه ذلك من إعطاء كل هيئة
المكانة والدور المستحقين سياسيا ودستوريا..

بحالة، فقد أوضحت الأرقام الأخيرة أن هناك تضاربا في
الأرقام.

السيد الوزير، لدي تساؤلات وفي نفس الوقت توصيات:
في حالة انخفاض سعر البترول، ماهي البدائل المقترحة
للإنعاش الاقتصادي؟ علما أن الجزائر لا تتحكم في سعر
البترول. وهل حققت الإصلاحات الاقتصادية التي كلفت
الخزينة العمومية أموالا باهظة، أي ما يقارب 1000
مليار دينار الأهداف المرجوة؟ وهنا لا بد من الرجوع إلى
التمويل الداخلي بإعطاء قطاع الفلاحة دفعا قويا لضمان
الأمن الغذائي، وتخفيف العبء عن الخزينة جراء استيراد
المواد الأساسية.

إن التوزيع العادل للاعتمادات المالية وفق ترتيب
الأولويات يقتضي الاهتمام العاجل بولاية وهران التي
تعتبر قطبا اقتصاديا هاما، للتخفيف من الوضعية
المزرية التي تعيشها بدفعين اقتصادي واجتماعي قويين.

سيدي الوزير، من بين التوصيات أيضا:
- مراجعة إجراءات تحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي
ومتابعته للاستفادة من النتائج المحققة والتي من بينها:
إعادة النظر في قانون السجل الجاري بمزيد من المرونة
وبعيدا عن البيروقراطية، فكل مستثمر جديد مطالب
باستخراج وثائق عديدة، من شهادة الوضعية الجبائية،
إلى البطاقة الجبائية إلى محضر معاينة المحضر
القضائي، فيبقى في دائرة مفرغة منتظرا تصديق المصالح
المعنية، وقد يضطره ذلك أحيانا إلى تقديم رشى. فنود
أن تؤخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، حتى في توزيع
المشاريع حيث نلاحظ تهميشا وإقصاء للاستثمار
الاقتصادي.

شكرا، ووفقكم الله إلى ما فيه خير البلاد والعباد.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ميلود طيب باي،
وأحيل الكلمة إلى السيد محمد عامر.

إلى ما أدت إليه؛ لأنها كانت على حساب الفئات الوسطى والمعوزة واعتنت بفتح الأبواب للفئات الطفيلية.

سيادة الرئيس،

أليس من الأجدر أن نتحدث عن الفعالية بدلا من الصرامة، لأن الصرامة في الأخير تهرب من المسؤولية لصعوبة تقييمها، بينما تعني الفعالية أداء المؤسسات وبالتالي فهي مرتبطة بعمل ملموس يمكن من تقديم حوصلة عنها، وتحديد مواطن الخلل فيها وتصحيحها.. جميل أن تخصص الحكومة مبلغ 415 مليار دينار لنفقات التجهيز ولكن يبقى الأمر يتعلق بالعدالة في توزيع هذه المبالغ على كافة الولايات حسب احتياجاتها، بل أكثر من ذلك يجب السهر على توجيه هذه النفقات فعلا إلى التجهيزات المحددة وأن تنفق في أوانها، وألا توجه إلى أغراض أخرى أو إلى المضاربات المشبوهة. شكرا، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد عامر، وأحيل الكلمة إلى السيد مخلوف بن عمر .

السيد مخلوف بن عمر: بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس،

السيدان الوزيران والإطارات المرافقة لهما، زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا بد أن أتوجه بداية بالشكر الجزيل إلى اللجنة الموقرة على الجهد النوعي المتميز في مناقشة هذا المشروع وإثرائه، كما أثنى على الإطارات القائمة بإعداده، فهي إطارات هذا الوطن... إطارات جزائرية، وهم أبناء هذا الوطن، ومثلما كان يقال قديما باللغة الأجنبية "بما أن مسقط رؤوسهم عندنا فيمكن اثتمانهم"

كما أثنى الشكل الذي أعدوا فيه المشروع وتقريره التمهيدي، وقد وجدنا في كثير من طروحاتهم، وفي العرض القيم للسيد الوزير، الصيغة (العملية -التقنية)

إن بذل هذا الجهد من شأنه تحسين المردودية، والإسراع بوتيرة إنجاز المشاريع التي تتسم حاليا بالبطء، ناهيك عن التلاعبات التي تحدث كل مرة بصدد إعادة تقييمها بتضييع الوقت وتبديد الأموال، يبقى المواطن أثناء ذلك في انتظار الاستفادة منها أو من خدماتها انتظارا قد يجعله ينصرف عنها. وإنني لأتساءل: كم من مشروع رآه الواحد منا طوال حياته ينجز في أوانه؟ علما أن الهدف الأساسي من كل قانون مالية يكمن في ترشيد النفقات وريح الوقت، ويفترض هذا الأمر حسن التقدير وانسجام الأداء، وهنا تكمن أهمية العناية بالجماعات المحلية بوصفها المؤسسات الوسيطة المحتكة بحياة المواطن مباشرة، وإن أي خلل في هذه الجماعات من شأنه أن يخل بوتيرة تنفيذ الميزانية الموجهة لفائدة التنمية المحلية. ولتجسيد هذه الفكرة، أذكر زملائي أنه سبق لي أن تحدثت السنة الماضية عن مظاهر الفقر في عدة دوائر بولاية سعيدة التي أُنتمي إليها، وبالرغم من الاستجابة الجزئية في المستوى المركزي، فإن الواقع الميداني لم يتغير قيد أنملة بسبب الخلل الحاصل في الهيئات الوسيطة.

سيادة الرئيس،

مادام الحديث قد ساقنا إلى التطرق إلى الهيئات الوسيطة، فلا بد من الإشارة إلى ضرورة سهرها على مراقبة إنجاز المشاريع حسب المعايير والمواصفات المحددة، للقضاء على ظاهرة ترقيع المشاريع وترميمها بمجرد أن يغادرها مسؤول القطاع، وهذا يتسبب في تبديد الأموال العمومية على حساب الميزانية والمواطن معا، ناهيك عما يتركه ذلك من أثر سلبي في نفسية المواطنين وسلوكهم، وما أكثر الأمثلة والملفات في هذا المجال بولاية سعيدة خاصة، والتي يمكن أن أتطرق إلى بعضها عند مناقشة الميزانيات القطاعية.

وأخيرا سيادة الرئيس، إن تقديم مشروع هذا القانون يشير إلى أنه جاء (لأكثر صرامة)، ولكن أي صرامة وفي أي مجال؟ ومن يتحملها؟ وإنني لأتساءل عما إذا كان لهذه الصرامة علاقة بصرامة حدثونا عنها في ما مضى وأدت

معسكر في زلة لسان بين (التوفيق) و(التوقيف).

إن دور بعض هيئات الرقابة مثل مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية أساسي ويحتاج إلى تفعيل، وبصراحة لدينا نحن نواب ولاية معسكر تجربة مرة مع هاتين الهيئتين، أقول أساسي ويحتاج إلى تفعيل حتى لا نبقى نتلقى دائما إجابات مختصرة بملاحظة "لا شيء"، أو تبقى تقارير لجان التحقيق مغيبة عن المواطنين وعن ممثلهم.

إننا لا ندعو إلى ذلك فقط، بل ندعو -بصراحة- إلى تطبيق شفاف وشجاع لمبدأ: "من أين لك هذا"؟ وليطبق على الجميع، حتى لا نجد موظفا بسيطا يملك أفخم الفيلات والسيارات، وحتى نرفع كل شبهة عن الشرفاء والنزهاء، ونشجع المستثمرين الحقيقيين. وأقترح -سيدي الوزير- أن يتم تعميم استعمال الإعلام الآلي لأن بعض الهيئات المحلية ليست متصلة حتى مع إدارتها المركزية، في حين المطلوب هو اتصال عملي وثيق بين مختلف الهيئات (المالية والضرائب والجمارك والتجارة والأمن والضمان الاجتماعي، وهلم جرا).

كما أقترح إعادة النظر في نوعية بعض الوثائق سدا لكل مفسدة ولطريق الشر، ومن هذه الوثائق: (وصولات البنزين، البطاقات الرمادية، بطاقة المعوقين) وغيرها، فلا بد من قطع الطريق أمام التلاعب بهذه الوثائق.

سيدي الوزير، بمثل هذه الإجراءات نحقق ما ورد في التقرير التمهيدي من أن حسن تسيير المناصب المالية من قبل كل الآمرين سيشكل -في المستقبل- خزاناً هاماً للاقتصاد والإنتاجية، حتى لا تكون المناصب المؤقتة ممولا لجيوب بعض المتلاعبين.

كما أؤكد مسألة رفع الأجور حتى (يهل هلالها) متزامنا مع هلال رمضان -إن شاء الله- اللهم إلا إذا كانت ستترك لتعلق أوسمة لبعض الأطراف، وتثري مناهج سيرهم الذاتية، وأود القول: إن المقارنة مع الآخرين ينبغي

وأنصتنا إليها بأذان صاغية، لكن في الوقت ذاته لا تسمح مسؤولياتنا بأن نصم آذاننا عن شكاوى المواطنين وفيها آهات اليتامي، وأنات المرضى وتأوهات المحرومين.

سيدي الرئيس، ليس هدفنا إنكار الجهد الذي تبذله الدولة في المجالات الاجتماعية، فهو جهد معتبر، وتبقى الحاجة إلى تدعيمه أكيدة، ولكن ما نود الإلحاح عليه هو تفعيل آليات الرقابة، خاصة أن السيد الوزير نفسه طرح إشكالية الفعالية حين حديثه عن النفقات العمومية في المجال الاجتماعي خاصة، ونقصد بذلك تفعيل الآليات الرقابية في وصول المساعدات الاجتماعية إلى مستحقيها، وذلك بالضرب على أيدي المتلاعبين بها، سواء أكانوا مسؤولين أم مستفيدين مزيفين.

وأركز -على سبيل المثال- على مراقبة مختلف لجان الخدمات الاجتماعية تجنباً للفوضى المتتالية. وبما أنني أتحدث عن المجال الاجتماعي فأود التطرق إلى نقطتين: - أولاً: إعادة تنظيم قطاع العمل والحماية الاجتماعية باتخاذ صيغة عملية تنظيمية للتنسيق بين مختلف الهيئات، بل لا بد من تقليص هذه الهيئات وتحديد صلاحياتها بدقة، وأعتقد أن إنشاء مديرية ولائية للشغل أمر يفرض نفسه.

- ثانياً: ضرورة إعادة النظر في منحة المكفوفين من حيث قيمتها، ومن حيث عدم حرمانهم منها بحجة تعدد المنح. ولدينا اقتراحات أخرى في هذا المجال لكن لضيق الوقت نتركها إلى حين مناقشة ميزانيات القطاعات إن وسعنا الوقت أثناءها، نظراً إلى كثافة برمجتها.

- وفي سياق الحديث عن تفعيل الرقابة لا بد من الوقوف عند ترشيد استعمال النفقات العمومية، ومحاربة التجاوزات وردع المتلاعبين حتى يكونوا عبرة لغيرهم، لأن عدم معاقبتهم يشجع الآخرين، فقد أصبح الناس يقولون: "ذاك سرق فلم يعاقب، وذاك حارب السرقة فنكل به" ولهذا السبب -ربما- خلط زميلي نجيب دنون من

فيما يخص القدرة الشرائية نحن نعلم أن زيادة الاستهلاك دلالة على ارتفاع الإنتاج وتحسنه، ولكن الملاحظ عندنا هو العكس؛ إذ يقتل الجوع فعلا، لذا وجب علينا رفع الأجور على الأقل لتحسين القدرة الشرائية، إذ كيف لنا أن نحدث الإنسان عن العولمة ونكشر له الخطب الرنانة والشروح المختلفة... إلخ، وهو لم يأكل منذ ثلاثة أيام متتالية.

وتدخل الوسائل المخصصة بصدد تحقيق مهمة ضمن التحولات الاجتماعية، وبالتالي يجب على الدولة تخفيض سعر الكهرباء الريفية، ودعم الإنتاج الفلاحي والفلاحين وتخفيض تكاليف الميزانية بإعفاء المنتوجات الأساسية والأدوية وتكاليف سير القطاع الصحي والوسائل المخصصة لصندوق التعويض على النقل الجوي للجنوب من الرسم على القيمة المضافة.

إن احتياطي الصرف هام جدا إذا ما أحسن استعماله خاصة في تسديد الديون والاستثمار المنتج، لكننا لا نرى أي دعم لقطاع البنية التحتية الاقتصادية في مشروع قانون المالية هذا، خاصة السكك الحديدية التي تعتبر عندنا في تأخر كبير مقارنة بجميع دول العالم، لأننا إذا قمنا بعملية تصليح سكة حديدية في موضع ما لن نعود إليها مرة أخرى.... إننا لا نلاحظ أي تطور في هذا المجال.

سيادة الوزير، إنني أخشى عواقب الاستهانة بقطاع الري، خاصة ونحن نعيش جفافا في المستوى الوطني. لقد كان من واجب الحكومة أن تحدد -بكل شجاعة في مشروع قانون المالية- هدفا يتمثل في ضرورة بناء سد كل سنة على الأقل، وحتى إن استدعى ذلك استدانة فإنها تكون مقبولة في هذا المجال.

لكن إن بقينا دون إنجازات في هذا القطاع فإنني أظن أنه سيأتي علينا يوم نستورد الماء إضافة إلى الخبز الذي نحن بصدد استيراده الآن.

أن تشمل الأعباء والمداخيل. فإذا قارنتم الرسوم عندنا بتلك المطبقة في بعض الدول، فلا تنسوا أن الأجر الأدنى المضمون فيها يساوي مرتب إطار عندنا.

وفي الختام، دعواتنا لكم ولأنفسنا بالتوفيق في العمل وهو سر النجاح.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مخلوف بن عمر، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال سهيلي.

السيد جمال سهيلي: السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

السلام عليكم.

كنت أظن، أن مشروع قانون المالية بالنظر إلى أهميته، وإلى الأعمال المرجوة منه على جميع الأصعدة، يمثل بداية العودة إلى ما ينتظره الجميع في مجالات إحداث مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية وتحريك دورة الإنتاج الوطني، لكن ما نلاحظه هو أن اقتصادنا ذو نمو بطيء وغير مستقر، ويعتمد على تصدير مادة واحدة، وذو تبعية فاقت كل التوقعات، وبطالة مست أكثر من مليونين وأربعمائة ألف (2,4) شخص. فهل تساءلت الحكومة عما تطالعنا به الصحف بخصوص ظاهرة الانتحار في أوساط الشباب ومعدلها اليومي؟

نلاحظ كذلك توسعا في القطاع الخاص، ومن المفروض أن يؤدي هذا التوسع إلى زيادة المداخيل من الجباية العادية، لكن -للأسف- فالأشخاص المكلفون بدفع هذه الضرائب لا يدفعونها وهذا هو التهرب الجبائي، ولم يتمكن أحد من مواجهتهم، وهنا أتساءل، سيادة الوزير، عن الإجراءات المتخذة لإصلاح النظام الجبائي.

و(خبانة) بولاية المسيلة يجلسون على كراس من حديد، فهم يعانون، عكس التلاميذ الذين يدرسون في ثانويات خاصة هنا وهناك... يجب أن يحس بعضنا ببعض!!

النقطة الأخيرة في تدخلي أتناول فيها مقارنة تسجيل المشاريع بين الماضي والحاضر. فبالرغم من نقد الكثيرين الحزب الواحد والفترة التي حكم فيها ووصفه بمختلف الأوصاف، إلا أن الوزير آنذاك لم يكن يخدم مصالح قريبته أو الحزب فقط، بل كان يخدم مصلحة كل الشعب، فالناس حينذاك كانوا مجردين من العصبية الضيقة المنتشرة اليوم، وهو ما يمكن معاينته في الميدان... هذا عيب!! علينا أن نتجرد من هذه الفكرة، فالوزير لم يعين في منصبه لخدمة منطقة فحسب!

وفقكم الله... شكرا، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال سهيلي وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مخلط.

السيد محمد مخلط: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

معالي الوزراء،

أيها الإخوة،

السلام عليكم.

يبدو من خلال الاستماع إلى العرض الذي تفضل به معالي وزير المالية أمس عن مشروع قانون المالية لسنة 2001، أن الوضعية الهيكلية والتنظيمية والمالية للاقتصاد الوطني لم تتغير بل ازدادت تعقيدا، والمجهودات التي بذلت لم تخرج من حلقة (الترميم) الداخلي لنظام اقتصادي لا يملك أكثر مما قدم، وتبقى الصورة العامة للاقتصاد الوطني جامدة في اعتمادها الكلي على المحروقات، واستنزاف المديونية الداخلية والخارجية موارد الخزينة العمومية، وانعدام الإنتاج خارج المحروقات رغم الثروات الهائلة التي تزخر بها البلاد.

أما فيما يتعلق بالفلاحة فإننا نطالب بمسح ديون الفلاحين الحقيقيين وليس ديون الإداريين المحسوبين على الفلاحة والفلاحين، وأن تعالج هذه القضية حالة بحالة، فنحن نعلم أن ثمة أشخاصا يقترضون مبلغ 5 أو 6 ملايين وينجزون به مصنعا، فهل نمسح ديونهم في هذه الحالة؟! وإذا كان الأمر كذلك فلنقرض جميع أفراد الشعب!!

وفيما يخص مسح ديون البلديات نحن موافقون على ذلك لكن بعد دراسة متأنية للبلديات المعنية، حالة بحالة تفاديا لكل الحيل، وأن تستفيد هذا المسح البلديات التي صرفت أموال الشعب في مشاريع في فائدة الشعب حقيقة!

أما المستشفيات فإنها أصبحت تعاني قلة الأدوية ومشكل تغذية المرضى، فكأن مستشفياتنا تخضع مرضاها لحمية غذائية بطريقة غير مباشرة. وهنا أسألكم بربكم ما عسى المريض يحصل عليه بمبلغ خمسة دنانير مخصصة له!!؟

أما فيما يتعلق بالرسم على الوقود والكهرباء والغاز والماء، فأعتقد ألا أحد يشعر بقيمة هذه المواد إلا الذين يدفعون فواتيرها؛ أما من لا يدفعون فلا يعرفون أسعارها ولا قيمتها. هذا عيب!! فالشعب أصبح فقيرا!! أصبح يتسول!! لذا وجب الالتفات إلى حالته.

وفيما يخص المراعي، تنص المادة 92 على تأسيس إتاة المراعي... حتى الذي لا يملك إلا (عشة) وبعض الماعز والخرفان تفرض عليه إتاة!! كيف هذا وهو يعاني الإرهاب والفقر والبرد وكل المشاكل؟! بينما لا يدفع مثل هذه الإتاة الساكن في قصر أو (فيلا) بحجة أنها سكنات وظيفية... هذا ليس منطقيا!! هذا تطرف!!

وبمناسبة الدخول المدرسي أعلمكم، سيادة الوزير، أن تلاميذ بلديات (سليم) و(بئر الفضة) و(مجدل)

إن تحقيق الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الضريبي يؤديان -لامحالة- إلى جلب مداخيل إضافية كبيرة وهامة للخزينة العمومية، كما يخلصها من التكفل بأعباء لا تنسجم مع دورها الطبيعي، وفي هذه الحالة فقط، نستطيع التحدث عن العدالة الاجتماعية في تقاسم الأعباء والثروة، وبهذه النظرة يمكننا وضع مسار الإصلاحات في الطريق الصحيح. شكرا، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد مخلط، وأحيل الكلمة إلى السيد حسين بوسطلة، فليفضل.

السيد حسين بوسطلة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران والوفد المرافق لهما،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله.

أستهل مداخلتني بتوجيه الشكر إلى لجنة المالية على ما بذلته من جهد لتقدم إلينا تقريرا تمهيدا ساعدنا كثيرا في الإسهام في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2001 وإثرائه. كما أشكر معالي وزير المالية على التقديم الذي سبق هذه المناقشة وعلى إبداء استعدادة لتزويد النواب بكل ما يمكنهم من دراسة مشروع هذا القانون ومناقشته وإثرائه.

السيد الرئيس،

أبدأ ملاحظتي الأولى من حيث انتهى التقرير التمهيدي في الباب المتعلق بالملاحظات والتوصيات العامة. إذ ذكر في الفقرة المخصصة لإطار الميزانية المادة 2 المعدلة للمادة 68 من القانون 84-17 والتي تذكر الوثائق التي ترفق وجوبا بقانون المالية، خاصة تلك التي تضبط ميزانية السنة المالية المعتمدة.

إن هذه الوثيقة التي تمكن المجلس من المتابعة والمراقبة والدراسة القائمة على معطيات مالية مضبوطة قانونا، لم

ويمكننا التماس بعض المبررات لهذه الوضعية، مثل عدم استقرار الحكومات، والأحوال المناخية المضطربة، وتزايد أعباء النفقات الإجبارية، وربما توجد أسباب غير معلن عنها تقف في وجه الإصلاحات. كل هذا قد يعطينا مبررات وأسبابا للاقتناع، ولكن تبقى دون الاستجابة لطموح الشعب إلى الخروج من النفق الذي طال أمده، وقد لا يدوم صبر الشعب طويلا.

السيد الوزير،

إن الإصلاحات الاقتصادية في هذه الحالة لا تتحمل الانتظار أكثر بالنسبة إلى حاضر البلاد ومستقبلها، فإذا كانت البنوك - كما أعلنتم سابقا - خطرا على الأمن القومي وهي التي يفترض أن تكون محرك الانطلاقة الاقتصادية المرجوة، فإن عملية إصلاحها قبل غيرها من المؤسسات لم تسترِع الاهتمام الكامل للمسؤولين، فهل كان هذا تقصيرا أم خطأ في ترتيب الأولويات ؟

أما إصلاح النظام الضريبي وتطوير الإدارة الجبائية فإنهما يبقيان بعيدا عن المال ما لم يأخذ بعين الاعتبار الحقائق الاجتماعية والثقافية للمجتمع والتي تم تجاهلها في الكثير من المحاولات إلى حد الآن. وعليه لن يتم الإصلاح إلا بتبسيط إجراءات تحصيل الضريبة وتخفيضها مع توسيع قاعدتها حتى نبعث الشعور بالظلم والإجحاف، وبذلك يمكن تحقيق الغاية التي تصبون إليها والمتمثلة في توحيد نسبة الضريبة.

ومن الإجراءات الأخرى المرافقة الواجب اتخاذها حماية الأعوان من الأخطاء المتعددة الأشكال التي تضر بالدولة والمواطن معا، وضرورة تحفيز هؤلاء الأعوان، وبذلك قد يمكن توطيد الثقة بين العون المكلف والإدارة.

سيدي الوزير،

يجب تحديث وإصلاح إدارة أملاك الدولة خاصة ما تعلق بالعقار بجميع أشكاله؛ وذلك من أجل رفع الحواجز البيروقراطية عن الاستثمار.

-والمثال الرابع يتعلق بمواد التنظيف حيث ارتفع الرسم على الصابون مثلاً.

وبناء على ماسبق يجب إعادة النظر في هذه العملية مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما يثقل كاهل المواطن. وأعتقد أنه لا تخفى عليكم الحالة الاجتماعية المزرية التي تمر بها الأغلبية الساحقة من الجزائريين.

الملاحظة الرابعة: أثنى ما جاءت به اللجنة خاصة ما تعلق بإلغاء الرسم على الوقود وكذلك الإبقاء على قيمة الرسم المطبق على شهادة الجنسية بمبلغ عشرين (20) دج، وعلى شهادة السوابق العدلية بمبلغ ثلاثين (30) دج، وكذا إلغاء الرسم على عقد الكفالة القضائية.

الملاحظة الخامسة: إن إعادة النظر في نمط حساب الرسم على المنتوجات البترولية نحو الارتفاع بقيت لدي غامضة، لذلك أرجو المزيد من التوضيح.

وأخلص في الختام إلى الحديث عن الأجور.

إن السبب الأساسي الذي أدى إلى انتشار الكثير من الآفات الاجتماعية مثل الرشوة والهدايا والسرقة والنهب والسطو والتسرب المدرسي، يكمن في الحالة الاجتماعية المزرية التي يعيشها أغلبية الشعب الجزائري، وهي حالة تغني عن الوصف. إذ أصبح الأستاذ الجامعي يمارس نشاطاً موازياً ليسد به حاجاته الضرورية، بل الأدهى والأمر أنه أصبح يتاجر بمواضيع الاختبارات وعلامات الطلبة نتيجة هذه الحالة الاجتماعية، فماذا تنتظر الحكومة - بعد كل هذا - لتتقدم على رفع الأجور؟! إن رفع الأجور أصبح يشكل أكثر من ضرورة، لنبعث الأمل في هذا الشعب الذي تجرع مرارة الفقر وأوشك أن يفقد الأمل.

أشكركم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد حسين بوسطلة،

تمكن منها الهيئة التشريعية رغم إلحاحها، وأعتقد جازماً أن هذا السلوك يتنافى مع تكريس مبدأ الشفافية والوضوح الذي تنادي به الحكومة، ويعتبر خرقاً للدستور الذي يخول الهيئة التشريعية صلاحية المراقبة.

الملاحظة الثانية تتعلق بالمادة 37:

أولاً - من حيث الشكل: أتساءل عما إذا كانت الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة من اختصاص قانون المالية.

ثانياً - من حيث المضمون: فإننا مع إلغاء القانون 81-01 لوضع حد لنهب أملاك الدولة، وإن جاء هذا الإجراء متأخراً، ونتحفظ في نفس الوقت من الانعكاس السلبي لهذا الإجراء على المواطنين الراغبين في شراء السكنات، والذين تعذر عليهم ذلك بسبب عدم القدرة المالية أو بسبب المنازعات الإدارية.

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بإعادة النظر في نسبة الرسم على القيمة المضافة.

إن هذه العملية تفتقر إلى دراسة موضوعية وواقعية ودقيقة لأنها شملت مجالات لها علاقة مباشرة بالقدرة الشرائية للمواطن والتي ما فتئت تتدهور، وأضرب أمثلة على ذلك:

- المثال الأول يخص جانب الخدمات، إذ لاتعقل الزيادة في هذا الرسم على الماء أو الهاتف.

-أما المثال الثاني فيخص مواد البناء. إذ ارتفع هذا الرسم بالنسبة للخشب والاسمنت والجبس والزجاج والطلاء.

-والمثال الثالث يخص المواد الغذائية، حيث ارتفع الرسم على الطماطم والزيت والعجائن الغذائية.

للأسعار لاستطعنا إلغاء نسبة 10٪ هذه، وبالتالي ربحها في مبلغ 415 مليار دينار، أي بإمكاننا أن نوفر مبلغ 41,5 مليار دينار، ندرجها في بند مستقل ونطلق عليها إسم (أ).

لقد خصصتم كذلك في الميزانية مبلغ 306 ملايين دينار للجانب الاجتماعي، وجاء على لسان كل النواب وكل المسؤولين في الجزائر وحتى على لسانكم سيدي الوزير أن ثلث (3/1) المبالغ المخصصة للجانب الاجتماعي في بلادنا لا يصل إلى من يستحقه. فلو ضبطنا أمورنا، وتشفنا في المصاريف (بشد الحزام) وألغينا هذه النسبة التي لا تصل إلى مستحقيها لأمكننا توفير مبلغ 102 مليار دينار، ونسمي هذا البند (ب).

وفي مخططات التنمية البلدية حيث أملك خبرة، فإن نسبة 10٪ السالف ذكرها تمثل مبلغ 3,3 ملايين دينار نصنفها في بند (ج).

فلو جمعنا المبالغ الموفرة في البنود (أ+ب+ج) لأمكننا توفير أكثر من 145 مليار دينار، وهو ما يساوي عجز الميزانية، وبالتالي نقضي عليه، وهذا العجز ليس سببه نسبة 10٪ المذكورة آنفا فقط، بل تسبب فيه كذلك عدم التأهيل، وعدم الشعور بالمسؤولية في إنجاز مشاريع الدولة، وانعدام ثقافة الدولة التي لم يعد لها مكان عند موظفينا...

فبودنا، سيدي الوزير، أن تعيدوا النظر في هذه المشاريع، وتدققوا فيها، إذ يجب أن تكون بحوزتكم دراسات.. دراسات دقيقة لتسجيل مشروع ما.. أين هي وزارة التخطيط؟ فهي التي كانت تقوم بتفريد المشاريع وإعادة تفريدها وتحقق في الميدان، أما اليوم فلم تعد وزارة التخطيط موجودة، ولا نعلم إذا كانت قد ألغيت عمدا قصد تمكين بعضهم من ملء جيوبهم أم أنه لم يعد لها وجود هكذا دون سبب!!؟

نحن نود -على الأقل- أن يكون في هذه البلاد تخطيط،

وأحيل الكلمة إلى السيد رابح بلعربي.

السيد رابح بلعربي. بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس.

معالي الوزراء وإطارات المالية،

زميلاتي، زملائي النواب.

أسرة الإعلام،

تحية طيبة.

تأتي دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2001 ونحن على أبواب شهر رمضان المبارك، والأسعار تلتهب والقدرة الشرائية للمواطن ضعيفة جدا، ورغم ذلك جاء هذا المشروع برسوم تضر جيب المواطن البسيط، بينما لم يطرأ على أجور العمال أي تغيير، وبالتالي نطلب من الحكومة أن تعيد النظر في أجور العمال وما الأمر عليها بعسير، أو أن تلغي هذه الرسوم التي تمس المواطن البسيط، وهذا أضعف الإيمان.

سيدي الوزير، ورد في مداخلتك المثل الشعبي القائل "اللي يحسب وحده يشيطلو" فأود إذن أن أقوم معك بحسابات تخص العجز الذي تعرفه الميزانية كل عام، إذ إننا نعلم أن مشروع قانون المالية الحالي نص على أن العجز هذه السنة يقدر بمبلغ 144 مليار دينار. فلتعلم سيدي الوزير أن بلادنا تشهد ظاهرة خطيرة تتمثل في تلك الثقافة الغربية المنتشرة لدى بعض المسؤولين الذين يلجؤون إلى إضافة نسبة 10٪ بمناسبة إبرام صفقات أو إنجاز مشاريع أو عرض خدمات وتطلق على هذه النسبة الزائدة تسميات تختلف من منطقة إلى أخرى، فهناك من يسميها رشوة، وهناك من يدعوها قهوة وهناك من يدعوها (واجبة)، أما الذين يخافون الله!! فيسمونها زيارة!!.

صحيح أن الإجراءات التي أوردتموها في المشروع جيدة وتستحق الثناء، لكن والله يا سيدي الوزير، لو ضبطنا زمام أمور الميزانية بعنوان التجهيز والمقدرة بمبلغ 415 مليار دينار، واستطعنا ضبط أحوالنا، والقيام بالمراقبة اللازمة والمضي في المشاريع إلى غاية التجزئة الفرعية

أفدتمونا به والمتعلق بالمدارس التي قلت إننا لا تتوفر على كثير من المرافق الضرورية فعندنا في ولاية غليزان قسم في (رأس الجبل) يسمى (مدرسة) بينما هو غير محاط سياج ولا يتوفر على المرافق الصحية كالمغاسل والمراحيض ولا...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد رابع بلعربي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بوحلة، فليتكلم.

السيد محمد بوحلة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس الموقر، معالي وزير المالية، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة النواب، السادة الحضور، السلام عليكم.

أقدم بادئ ذي بدء تشكراتي إلى السيد رئيس اللجنة وأعضائها على متابعتهم وإثرائهم مشروع قانون المالية لسنة 2001 والذي يوحى بمؤشرات اقتصادية إيجابية منها زيادة الناتج الداخلي الخام، وزيادة معدل النمو، وهو ما يبشر بانتعاش اقتصادي في الخطة التنموية الراهنة، وهو كذلك ما يوجب على الشركات القابضة أن تساهم في المجهود المالي للدولة بدعم الخزانة العمومية، كما أشار إليه معالي وزير المالية، خلال عرضه القيم.

إننا اليوم أمام مشروع قانون المالية لسنة 2001 الذي يتضمن رؤية اقتصادية مالية جديدة، ويجدر بنا أن نقدم بعض الاقتراحات التي تتضمن أفكارا تساهم في التسيير المالي المتوازن والعاقل، الذي يسد الثغرات ويندرج ضمن الندوة الوطنية لمحاربة الفقر والإقصاء التي كنتم، معالي الوزير، رئيسا لإحدى ورشاتها.

وأود في هذا السياق أن أطرح عددا من العناصر المهمة فرضتها الظروف الطبيعية القاسية والعراقيل الجبائية التي تحد من النشاطين المحلي والوطني.

وأن تكون كل المشاريع مدروسة دراسة مدققة حتى تتمكن من ضبط الأمور قصد التخفيف عن البلاد وعن الميزانية، لأن المواطن البسيط هو الذي يدفع الثمن في كل هذا.

نمر إلى نقطة أخرى، سيدي الوزير، تتعلق بالزيادة في سعر البنزين.

سيدي الوزير، ألم تجدوا مادة أخرى تزيدون في سعرها غير البنزين؟! لقد أحدث هذا الاقتراح ضجة كبيرة، ونتج عنه لغط كبير، فعليكم أن تجدوا مادة أو مواد أخرى تزيدون في أسعارها.

قلت سيدي الوزير خلال عرضكم إن هذه الزيادة ستجلب للخزينة مبلغ 22 مليار دينار، وحين قمت بعملية حسابية على أساس أن إنجاز كيلو متر واحد من طريق سريع يكلف مبلغ 300 مليون دينار، وجدت أن المبلغ المنتظر من هذه الزيادة لن يكفي إلا لإنجاز 7,6 كيلو مترات فقط، فأين ستنجز هذه المسافة، في الشرق أم في الغرب أم في الجنوب؟ وهكذا ينطبق المثل الشعبي: "المنذبة كبيرة والميت فار".

فنود، سيدي الوزير، ضبط أمورنا، والاعتماد على أنفسنا والتخلي باليقظة، ووضع المسؤولين النزهاء في أماكنهم، ومنحهم الإمكانات اللازمة، وأن نمول مشاريعنا بصفة شفافة.

أما فيما يتعلق بالفائض الناتج عن ارتفاع سعر برمبل النفط فوق 19 دولارا، والذي يطلب كل وزير إعطاءه إياه لإنجاز هذه المشاريع أو تلك في قطاعه، فأنا أود، سيدي الوزير، أن نمناه قطاع التربية، لأن التربية هي التي تكون لنا المهندس والطبيب والتقني والقاضي وكل الإطارات النزيهة في هذه البلاد، وتحل لنا المشاكل وتقضي على الآفات الاجتماعية التي نعيشها...

سيدي الوزير، أود أيضا أن تعيدوا النظر في الرقم الذي

هذه المستحقات حسب جدول زمني، مع ضرورة إلغاء عقوبة التأخير التي تثقل كاهلهم والمقدرة بنسبة 40٪ كما أقرها قانون المالية الأولي لسنة 2000، ولانعرف مصير هذا البند في مشروع قانون المالية الحالي رغم خطورته.

- ثالثا: لا يخفى عليكم معالي الوزير أن هناك تجارة متنقلة يشرف عليها بارونات الأسواق، وتعم ولايات كثيرة، ويكمن الإشكال في تنظيم ومراقبة هذه التجارة المتنقلة من ناحية الرسوم والضرائب، حيث يلاحظ تهرب جبائي، وإعفاء تام لهؤلاء من الضرائب رغم الأرباح الطائلة التي تدرها عليهم هذه النشاطات، وفي المقابل هناك انتحار بطيء لتجار التجزئة المحليين في المدن والأرياف والذين يعانون عبء الضرائب والرسوم الجبائية.

- رابعا، شهادة الوضعية الجبائية: أقتراح في هذا الصدد إلغاء الممارسات البيروقراطية بإعفاء الأشخاص سواء أكانوا طبيعيين أم معنويين من إلزامية توفير شهادة الوضعية الجبائية عند تقديم العروض، حتى تسهل لهم ممارسة حرفهم ونشاطاتهم التجارية في ظروف عادية، لأن شرط توفير هذه الشهادة أصبح عبئا ثقيلا على المتعاملين الاقتصاديين، ويضع حدا لكثير من نشاطاتهم، والمرجع الذي أستند إليه في هذا الاقتراح هو خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة فيما يتعلق بنبذ الإجحاف الإداري في حق المواطنين والمستثمرين.

- خامسا، حماية أعوان المالية: يجب حماية العون المالي الذي يعمل على تطبيق القوانين ومحاربة المتهربين من الجباية من الناحية المادية والمعنوية، وأعني بذلك حمايته من الضغوط التي يتعرض إليها خلال تأدية مهامه.

- سادسا، التنازل عن أملاك الدولة: إن القانون 81-01 المتضمن كيفية التنازل عن أملاك الدولة لصالح المستأجرين لا يأخذ بعين الاعتبار وضعية الفئات الدنيا

- أولا، الصناديق الخاصة بالكوارث الطبيعية والخسائر الفلاحية: لقد سبق لعلمكم أن ولاية النعامة تعرضت إلى كارثتين طبيعيتين، تتعلق الأولى بالعواصف الثلجية التي أصابت الثروة الحيوانية، وأدت إلى هلاك الآلاف من رؤوس الماشية في شهر فبراير 2000، وتتعلق الثانية بالفيضانات التي اجتاحتها في المدة الأخيرة (يوم 24 أكتوبر 2000)، وخاصة مدينة عين الصفراء التي تضررت كثيرا، غير أن التقدير المالي المخصص للصندوقين (صندوق التأمين من الكوارث الطبيعية، وصندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية) لا ينسجم مع حجم الكارثتين، لذا نطالب بتدعيمهما. كما تجدر الإشارة إلى أن الغلاف المالي المقدر بمبلغ 1,2 مليار دينار المعتمد في قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والمدعم للثروة الحيوانية لم يدخل حيز التنفيذ إلى يومنا هذا. ونشير كذلك إلى عدم الوفاء بالتزامات المتعلقة بالقروض دون فوائد لصالح الموالين المتضررين من الكوارث الطبيعية. وما زاد الطين بلة هو ما ورد في مشروع قانون المالية الحالي من دفع أتاوى على الأراضي الرعوية، وكأن المشرع يعيش في المريخ ولا تربطه بمحيطه أية علاقة. ولا يعلم أن هذه الأراضي أصبحت جرداء عارية نتيجة التصحر والجفاف وهي اليوم مهجورة في مجملها، فالموال أصبح في حيرة من أمره بين المضاربة في السوق، وضغوط الجباية من جهة والتكفل بأسرته من جهة أخرى. وواضع الأتاوى في حد ذاته جاهل بعالم تربية الماشية والظروف القاسية التي تعيشها نتيجة عوامل التعرية والجفاف إذ صار المربي يتحول إلى (قرأس) أي صاحب سوق. وعليه لا داعي لإضافة تكلفة زائدة لمربي الماشية، وإلا سنحرم يوما ما من إنتاج اللحوم الحمراء من جراء الإجحاف في حق فئات مازالت تعيش من كدها وجهدها الخاص.

- ثانيا، التجار الصغار: نشير إلى تعسف المنشور رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بالغلق المؤقت للمحلات التجارية التابعة للمدنيين بالضرائب وهم فئة التجار الصغار الذين لا يقدرتون على دفع المستحقات. ولتجاوز هذا الإجحاف أقتراح أن يكون دفع

نظرنا- إلى إنعدام الاستثمار الخاص الوطني منه والأجنبي.

وبعد دراستنا مشروع قانون المالية المقترح لهذه السنة نلاحظ بكل ارتياح الارتفاع الملموس في ميزانية التجهيز والمقدرة بمبلغ 415 مليار دينار والمخصصة لمحاولة دفع عجلة التنمية خاصة في مجالات التنمية المحلية كالطرق والمياه... إلخ. ولكن في نظرنا لا يمكن الدولة بمفردها تحقيق نمو اقتصادي، بل لابد من مشاركة الاستثمار الخاص، ورغم حجم هذه الميزانية المخصصة للتجهيز، يبقى التحدي كامنا في التحكم في المصاريف العمومية، وفي آجال الإنجازات ونوعيتها.

السيد الرئيس،

نعلم كلنا أن النمو الاقتصادي في بلادنا مرتبط بالقدرة الشرائية للمواطن، ولا يمكن رفع هذه الأخيرة إلا بإنشاء مناصب شغل ذات مردودية، الشيء الذي يمكننا من مكافحة البطالة المولدة للفقر، ويجعلنا نوازن بين حجم الأجور والحركة الاقتصادية.

ويبقى مشروع هذا القانون مفتقرا إلى هذه الأبعاد، والإجراءات المتضمنة فيه لا تزيد إلا في زوال القدرة الشرائية للمواطن وفي زيادة حجم الفقر. وعلى سبيل المثال المواد من 20 إلى 26 المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة وانعكاساتها على مواد الفلاحة والبناء والمواد ذات الاستهلاك الواسع لدى المواطن مثل البيض والزيت... إلخ.

السيد الرئيس، مع ذلك، فإن مشروع قانون المالية لعام 2001 قد درس على أساس سعر برميل البترول المقدر مبلغه بتسعة عشر (19) دولارا وعجز لا يتجاوز نسبة (36، 4٪)، من الناتج الداخلي الخام والذي لانتعبره ثقيلًا، إذا أخذنا بعين الاعتبار المعيار العالمي المقبول لعدم التوازن المالي والذي لا يمكن أن يتعدى نسبة 3٪ من الناتج الداخلي الخام، وبمعنى آخر فإن التضخم في الجزائر لا يتجاوز حاليا نسبة 2٪ وبالتالي

ذات الدخل الضعيف والتي لم تستطع تسديد الديون المتبقية المتعلقة بحيازة ملكية السكنات التابعة لأموال الدولة، وأقترح في هذا الصدد تسهيل الإجراءات الخاصة بذلك مع إمكانية تغيير القانون الساري المفعول.

- سابعًا، إذا كان الاستثمار يشكل إحدى الركائز الهامة التي يعتمدها الجهاز الوطني لدعم تشغيل الشباب لامتناسص جزء كبير من البطالة التي تفشت بصورة مخيفة وخصوصا في وسط شباب ولاية النعامة الذين لم يجدوا دعما مباشرا من فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمديرية الجهوية، ويتعلق الأمر بالاستثمار في ميدان العتاد الفلاحي الذي يعتبر النشاط الرئيسي في التنمية المحلية، مع العلم أنه قد خصص مبلغ 40 مليار سنتيم لهذا الغرض دون أن يستفيد شباب ولاية النعامة.

الخلاصة:

سيدي الوزير،

السادة الحضور،

أتمنى أن تكون اقتراحاتي مفيدة، وأشكركم على حسن الإصغاء...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد بوحلة، وأحيل الكلمة إلى آخر المتدخلين في هذه الجلسة وهو السيد عبد الرحمن رواغة.

السيد عبد الرحمن رواغة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير وطاقمه،

السيد رئيس اللجنة، السادة أعضاء اللجنة،

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أما بعد،

السيد الرئيس، تمكنت بلادنا منذ السنوات الخمس الأخيرة من تحقيق التوازنات المالية الكبرى، ورغم ذلك كان النمو الاقتصادي دون المنتظر، ويعود هذا -في

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الرحمن رواغة.

نستأنف أشغالنا غدا في الساعة التاسعة والدقيقة
الثلاثين، نشكر الجميع. الجلسة مرفوعة، وليلة سعيدة.

**رفعت الجلسة في الساعة التاسعة
والدقيقة الخامسة والخمسين ليلا**

فالسؤال المطروح، سيدي الوزير، هو: كيف تفسرون الفرق
المقدر بحوالي ست (6) نقاط بين نسبة التضخم ونسبة
الفوائد؟ علما أنه من المفروض أن يتراوح بين نقطتين
و 3 نقاط.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

سأدتي النواب،

علما أنه لاثروة بدون عمل، نتمنى أن يبذل كل المعنيين
في هذا الاتجاه جهدا لوضع حد لهذا التقهقر للحالة
الاجتماعية للمواطنين.
شكرا والسلام عليكم.